

المصدر: الشرق الاوسط

التاريخ: ٢٥ اكتوبر ٢٠٠٥

## مجلس الأمن يناقش اليوم تقرير ميليس وواشنطن تحشد الدعم لقرار «قوي اللهجة»

نيويورك: غيدا فخري

يستعد مجلس الأمن اليوم لمناقشة التقرير الذي أعده ديتليف ميليس في قضية اغتيال رئيس الوزراء اللبناني السابق، رفيق الحريري، في جلسة يقدم فيها ميليس إحاطة الى أعضاء المجلس حول نتائج عملية التحقيق. ومن المتوقع أن يناقش أعضاء مجلس الأمن تمديد مهمة ميليس حتى منتصف ديسمبر (كانون الأول) المقبل، حسب توصية الأمين العام للأمم المتحدة، وأن يبدأ بتحديد الخطوات التالية التي يجب اتخاذها للتعامل مع ما ورد في التقرير من اتهامات لسورية بعدم التعاون مع لجنة التحقيق وباحتمال تورط بعض كبار المسؤولين السوريين في عملية الاغتيال.

وفيما استمرت أمس المشاورات بين أعضاء مجلس الأمن، أكدت بعض المصادر الدبلوماسية في المجلس لـ«الشرق الأوسط»، أن الولايات المتحدة تعمل على حشد دعم أعضاء المجلس لقرار قوي اللهجة، مع الإصرار على أن يندرج أي قرار جديد يتبناه المجلس تحت الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، الذي يفتح الباب أمام إمكانية استخدام «كل الإجراءات اللازمة» لتنفيذ ما ينص عليه القرار، وهو تعبير دبلوماسي يُستخدم للسماح باستخدام محتمل للقوة - أي الخيار العسكري. واتضح من المشاورات المكثفة التي أجراها أعضاء مجلس الأمن، أن بعض الدول، وفي مقدمتها الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا، تريد توجيه تحذير قوي لسورية وفيه تهديد بالعواقب الوخيمة التي قد تواجهها الحكومة السورية في حال رفضها تنفيذ ما سيطلبه منها مجلس الأمن في القرار المرتقب. وتوقعت بعض المصادر

الأميركية أن تستمر المشاورات حول نص مشروع القرار خلال الأيام القليلة المقبلة، لجسر الهوة بين مواقف الدول، بهدف تبني القرار في وقت لاحق من الأسبوع المقبل. وكان بولتون، الذي شارك في كافة المشاورات، شدد على أهمية «ألا يتخذ مجلس الأمن إجراءات جزئية»، وعلى ضرورة تعاون الحكومة السورية. وتحدث بولتون أمام الصحافيين عن الحاجة لمواصلة الضغط على سورية والتحرك في إطار مجلس الأمن بأسرع وقت ممكن. كما أن مندوب بريطانيا الدائم لدى الأمم المتحدة، امير جونز باري، أكد على أهمية اصدار مجلس الأمن قراراً قوياً، لا سيما في ضوء «المعلومات الهامة التي استند اليها تقرير ميليس». أما السفير الروسي، أندريه دينيسوف، فقد أشار الى أن حكومته «تتعامل مع هذه المسألة الحساسة بحذر». وكان المندوب الفرنسي، جان مارك دي لا سابلير، أكد بدوره على أن «ما أظهره ميليس في تقريره جدي للغاية، اذ يدل على أن ثمة أدلة حول تورط سورية في عملية الاغتيال وعدم تعاونها مع لجنة التحقيق». وشدد المندوب الفرنسي على ضرورة أن يضع مجلس الأمن ثقله وراء العملية الهادفة الى الكشف عن الحقيقة. وفي معرض رده على ما يجري من تحركات دبلوماسية تهدف الى تضيق الخناق على الحكومة السورية والضغط عليها، قال المندوب السوري، فيصل مقداد «ان سورية تعاونت مع لجنة التحقيق وستستمر في التعاون»، معتبراً ألا حاجة في الحديث عن إجراءات قاسية يتخذها المجلس. وحذر مقداد لبنان من مغبة الدفع باتجاه تسهيل تبني أجندة خاصة لبعض الدول في ما يتعلق بهذا الموضوع. وعلق الأمين العام للأمم المتحدة أمس على احتمال فرض مجلس الأمن عقوبات على سورية، معتبراً أن «القرار يعود الى المجلس». وقال أنان، رداً على سؤال لـ «الشرق الأوسط»: «لدينا تقرير والتحقيق لا يزال جارياً، ولذلك فإنني سأكون متردداً في الحديث بصورة أكبر في هذا الموضوع». وأعاد أنان التشديد على أن «هذه هي بداية العملية ولا يزال هناك الكثير من العمل الذي ينبغي على الهيئات القضائية أن تقوم به».

وأشار الى أن ميليس أنهى «جزءا كبيرا من مهمته»، ولكن لا يزال هناك بعض الوقت حتى انتهاء عملية التحقيق التي يقوم بها. وقال أنان انه «غير متأكد في ما إذا كان مجلس الأمن اتخذ قرارا حتى الآن، في ما يتعلق بموضوع العقوبات»، مشددا على ضرورة الانتظار الى ما بعد عقد مجلس الأمن اجتماعه لمعرفة الخطوة التالية. وفي ما يتعلق بمسألة تأسيس محكمة دولية للنظر في قضية اغتيال الحريري، كما يطالب به بعض السياسيين اللبنانيين، قال أنان: «لا يزال الوقت مبكرا جدا لأعلق على هذا الموضوع

ولأعطي رأيا فيه»، مؤكداً على ضرورة «أن نرى كيف سيرد المجلس وكيف سيسير التحقيق». وفي حين ينعقد مجلس الأمن اليوم على مستوى السفراء، ثمة احتمال أن ينعقد المجلس مجددا بداية الأسبوع المقبل على مستوى وزراء الخارجية. وكان الأمين العام للأمم المتحدة، كوفي أنان، قد أعلن في وقت سابق أمس، أنه سيلتقي وزير الخارجية السوري، فاروق الشرع، في مقر الأمم المتحدة، إلا أن الأمانة العامة للأمم المتحدة عادت وأكدت أن زيارة الشرع إلى نيويورك ألغيت.